مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

زعيتر: سلاح مَن هم خارج منظمة التحرير من مسؤولية الدولة اللبنانية

أطلقت الحكومة في آب الماضي عملية جمع سلاح المخيمات الفلسطينية بالاتفاق مع السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس، الذي زار بيروت والتقى رؤساء الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة. وباشر الجيش التنفيذ بعد اتفاق السلطتين اللبنانية والفلسطينية، وفق خطة تمتد على مراحل وتشمل مخيمات بيروت والجنوب والبقاع والشمال

وصفت هذه العملية بانها "أكبر عملية جمع سلاح ينفذها الجيش اللبناني منذ نهاية الحرب الاهلية". فقد بدأت بتسليم اول دفعة سلاح غير شرعي من مخيم برج البراجنة، تلاها تسليم دفعات من مخيمات منطقة صور جنوب نهر الليطاني لسلاح "قوات الامن الوطني الفلسطيني" وحركة "فتح". شملت الدفعة الثانية من مخيمات الجنوب صواريخ متنوعة وراجمات صغيرة ورشاشات والغاما وقذائف، وضعت في 8 شاحنات جمعت السلاح من 3 مخيمات في منطقة صور: 6 شاحنات من مخيم الرشيدية، وشاحنة واحدة من مخيم البص، واخرى من مخيم البرج الشمالي، تلاها تسليم السلاح من مخيمي بيروت، إضافة الى مخيمين في البداوي في الشمال، وعين الحلوة في الجنوب. شملت عملية التسليم 8 مخيمات فلسطينية، وهو عدد كبير جدا.

لاحقا، تم تسليم الدفعة الرابعة من السلاح حيث جرى في مخيم البداوي تسليم ثلاث شاحنات محملة بالاسلحة، وفي مخيم عين الحلوة خمس شاحنات اخرى، وضعت جميعها في عهدة الجيش اللبناني. تشكل هذه العملية محطة جديدة في مسار انهاء ملف السلاح الفلسطيني بشكل كامل، وفق خطة تنفذ على مراحل متتالية.

"الامن العام" التقت عضو المجلس الوطني الفلسطيني - عضو المجلس المركزي هيثم زعيتر.

■ ما هو تقييمك للمرحلة الاولى من عملية جمع السلاح من المخيمات؟

□ حققت المرحلة الاولى من تسليم السلاح الثقيل من المخيمات الفلسطينية ما هو مطلوب منها. جاء ذلك تنفيذا لما جرى الاتفاق عليه، في القمة المشتركة التي عقدت بين الرئيس العماد جوزف عون ورئيس دولة فلسطين محمود عباس. وتنفيذا لقرار الرئيس عباس بتسليم السلاح الى الدولة اللبنانية، تم انجاز الخطوة الاولى منه في مخيم برج البراجنة في 21 آب 2025، بعد تأخير بفعل تداعيات العدوان الاسرائيلي على ايران. هذه الخطوة، تمت من خلال قيام "قوات الامن الوطني الفلسطيني"، بتسليم السلاح الثقيل الى الجيش اللبناني انطلاقا من مخيم برج البراجنة في بيروت، وفي المرحلة الثانية في 28 آب الماضي من 3 مخيمات في منطقة صور: الرشيدية، برج الشمالي والبص. في اليوم التالي من 3 مخيمات في منطقة بيروت: برج البراجنة، شاتيلا ومار الياس. شملت عملية التسليم 6 مخيمات فلسطينية، وهو عدد كبير جدا كخطوة اولى، إذا ما اعتبرنا ان هناك مخيمين فلسطينيين تم نزع السلاح منهما سابقا، هما: مخيم نهر البارد في الشمال بعدما سيطر الجيش اللبناني عليه اثر اعتداء المجموعة الارهابية التي حملت اسم "فتح الاسلام"، خلال منتصف العام 2007، ومخيم ضبيه في جبل لبنان وهو خال من الوجود السياسي والعسكري لأي فصيل فلسطيني. ما جرى اثبت انه ثمرة تنسيق لبناني - فلسطيني واضح، وعلى اعلى المستويات السياسية والعسكرية والامنية، اي انه ليس نزعا للسلاح بالقوة، او دخول الجيش اللبناني الى المخيمات، بل بالتنسيق من خلال تسليم "قوات الامن الوطني الفلسطيني"، بما تمثله من عمود فقري لمنظمة التحرير الفلسطينية، السلاح الثقيل الى الجيش اللبناني واعتباره كـ"عهدة". ما جرى، هو جزء من بنود الاتفاق، خلال القمة المشتركة اللبنانية - الفلسطينية، التي تطرقت الى اهمية معالجة مختلف قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بدءا من تسليم السلاح، وصولا الى كل القضايا المعيشية والحياتية بما يضمن للاجئين الفلسطينيين العيش بكرامة خلال وجودهم على الاراضي اللبنانية، رفض التوطين، والتمسك بحق العودة الى ارض الوطن وفقا للقرار الدولي 194.

■ هل تتوقع نجاح الخطوات والمراحل المقبلة، ام هناك عوائق؟

□ نتوقع ان تستمر الخطوات بنجاح وفق التنسيق المشترك السياسي بين الدولتين اللبنانية والفلسطينية، ومن خلال التنسيق بين الضباط في الجيش والاجهزة الامنية اللبنانية و"قوات الامن الوطني الفلسطيني"، حيث سيتم تحديد الاليات وفق الظروف المتاحة، مع تأكيد الحرص الفلسطيني على ان يتم انجاز الخطوات كافة، بما يؤدي الى حصر السلاح على الاراضي اللبنانية في يد الدولة. فهي مسؤولية مشتركة، يؤمن بها الرئيس عباس، وبحصرية السلاح الذي يطالب ان يكون على الاراضي الفلسطينية. هذا ما جرى في سوريا من خلال اغلاق جميع المقرات والقواعد العسكرية، بعد تسلم الادارة الجديدة الحكم هناك، وابقي على بعض المكاتب لعدد من الفصائل بحراسات رمزية من دون اي وجود مسلح. وإذا كان العديد من الفصائل الفلسطينية، التي كان لها تواجد في سوريا، قد وافقت على هذه الخطوة، فلماذا تحاول التلكؤ او ايجاد ذرائع لعدم الالتزام بذلك في لبنان؟

■ كيف ستعالجون اعتراضات بعض الفصائل غير المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية، وهل من حديث بين الفصائل ومع السلطات اللبنانية حول هذا الموضوع؟

□ الاتفاق الذي جرى هو بين الدولتين اللبنانية والفلسطينية، علما ان الدولة الفلسطينية لها تمثيل من خلال سفارة دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، والعمود الفقري وهو "قوات الامن الوطني الفلسطيني" المنتشرة في جميع المخيمات الفلسطينية، والتي نفذت اوامر حاسمة من القائد الاعلى للقوات المسلحة الفلسطينية الرئيس محمود عباس، بتسليم السلاح الى الجيش اللبناني. وقد ظهر مدى الالتزام الواضح بذلك، فلم يسجل اي خلل في كل عمليات التسليم، بل جرى ذلك بتنسيق كامل ومشترك. هذه الخطوة ستساهم في سحب الذرائع من امام العديد من الاطراف اللبنانية التي كانت تتذرع بأنه لا يمكن الحديث عن السلاح اللبناني قبل معالجة السلاح الفلسطيني. فجاءت خطوة تسليم السلاح الفلسطيني "عهدة" الى الجيش اللبناني، لتقطع الطريق وإبطال مفاعيل الالغام التي كانت توضع وتتخذ من ذلك ذريعة. اما في ما يتعلق بالفصائل الاخرى، فان هذا الموضوع هو من مسؤولية الدولة اللبنانية، لأن وجودها هو على الاراضي اللبنانية. سابقا، كان هناك وجود لبعض القواعد والمراكز العسكرية لعدد من الفصائل الفلسطينية، خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، تحديدا حركة "فتح الانتفاضة" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة"، في الناعمة ومنطقة البقاع، لكنها قامت بتسليم مع الاسلحة الى الدولة اللبنانية بعد سقوط نظام الرئيس الاسد في سوريا. حينها، لم تقم بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، بل تم ذلك من خلال الجانب اللبناني. لدى القيادة اللبنانية، خاصة المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير علاقات وطيدة مع الاطراف الفلسطينيين، ويمكن استخدام "القوة الناعمة" بدلا من محاولات البعض التحريضية من اجل التوتير الامني.

عضو المجلس الوطني الفلسطيني - عضو المجلس المركزي هيثم زعيتر.

"عملية تسليم السلاح شملت 8 مخيمات فلسطينية وهو عدد كبير جدا كخطوة اولى"

■ ما هي الخطوات التي ستتم متابعتها لاحقا لاستكمال تسليم السلاح؟

□ هناك العديد من الخطوات، من بينها بحسب الاتفاق اللبناني - الفلسطيني عبر لجنة الحوار المشتركة، معالجة العديد من القضايا التي تتعلق بوجود اللاجئين الفلسطينيين على الاراضي اللبنانية، وفي طليعتها الحقوق الاجتماعية والمعيشية:

• حق العمل للاجئين الفلسطينيين بتعديل المادتين 128 و129، بحيث يتم الغاء وجوب حصول اللاجئ الفلسطيني المولود على الاراضي اللبنانية والذي يحمل مستندات رسمية صادرة عن الدولة اللبنانية على اجازة عمل، وان كانت معفية من الرسوم.

• موضوع تملك اللاجئ الفلسطيني شقة وقطعة ارض بما يتيح له الحياة الكريمة، من دون ان يعني ذلك التوطين.

• موضوع ادخال مواد البناء الى المخيمات الفلسطينية لتحسين الواقع الاجتماعي، بما يضمن العيش الكريم للاجئين الى حين عودتهم الى ارض الوطن.

• وثائق الاتصال ولوائح الاخضاع، والاسراع في محاكمات عدد من الموقوفين، بينهم مَن قد تصدر في حقهم احكام تقل عن فترة التوقيف.

• استمرار التنسيق اللبناني - الفلسطيني من اجل دعم وكالة "الاونروا"، وتمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها، الى حين عودة اللاجئين الى ارض الوطن. كذلك حث الدول المانحة على استمرار الدعم، وتأمين التزاماتها الى الوكالة الدولية الشاهدة على نكبة الشعب الفلسطيني.

■ كيف سيدار وضع المخيمات بعد انتهاء العملية؟

□ هناك العديد من الخطوات لإدارة الاوضاع داخل المخيمات اللبنانية، من منطلق الالتزام بأنها جزء من الاراضي اللبنانية، وتحت سقف القانون والسيادة اللبنانية، كما اكد الرئيس عباس. اوكلت المهمة الى لجنة شكلها الرئيس عباس في 30 حزيران 2025 برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيس دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين الدكتور احمد ابو هولي من اجل الاشراف على واقع اللجان الشعبية في المخيمات الفلسطينية، واجراء انتخابات لتشكيل اللجان الشعبية الفلسطينية فيها لمعالجة القضايا الملحة، في إطار الشرعية الفلسطينية، وبالتنسيق مع الدولة اللبنانية.